المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث
العدد الأول – المجلد الرابع
مارس 2018
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني

محمد خالد الرهاوي
أكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية || إسطنبول || تركيا

الملخص: تناول البحث أثر الجوازات والشروط النحوية في تنويع المعاني من خلال تبيان الفروق المعنوية الدقيقة لبعض ما أجيز فيه أكثر من وجهٍ، وكيف يفصح تغيُّرُ الحركة عن تغيُّرِ المعاني، وذلك في مسائل أجيز فيها وجهان أو ثلاثة أوجه كالنعت المقطوع والمخصوص بالمدح أو الذم و"بله"، وكذلك تناول شروط النحاة فيما ينوب عن الفاعل، وبيَّن أن تلك الشروط إنّما استنبطت على أساس المعنى ولأجله، ثم ختمت بالنتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الجواز، الشروط، المعاني.

المقدمة:

الحمدُ لله وحدَه، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعدَهُ، وبعدُ:

فإن العرب أهل بديهة وارتجال وفصاحة وبيان، أعانهم على ذلك اللغة العربية بما تمتلكه من طاقات في التعبير، وسعة في المفردات، ودقة في الإفصاح عن المعاني، ومرونة في التراكيب، وقد قيَّض الله لهذه اللغة علماء درسوا أصواتها ونحوها وصرفها وبلاغتها. . . ، ومنهم النحاة الذين استنبطوا قواعدها وبوّبوها ونظموها وفصلوا أحكامها، لكنَّ من يقرأ بعض ما أجازوه أو اشترطوه في بعض الأحكام، ولم ينعم النظر في ذلك، فربما ظن أن ذلك كان لمجرد التكثير أو التعقيد من دون أن يتبعه تغيُّرٌ في المعنى.

إنَّ من البدهي والمفروض أن لا أحد يمكنه أن يجيز أو يشترط علمياً في أي ميدان من ميادين العلوم إلا إذا كان على دراية تامة ومعرفة كاملة بذلك، فالمعاني الجزئية فيما أجيز فيه أكثر من وجه كانت متصورة في أذهان النحاة الأوائل، لكنها لم تأتنا على شكل نظرية متكاملة كتكامل الأحكام النحوية، بل شذرات مبثوثة في ثنايا الأبواب، وهذا البحث لا يحاول الانتقاص من جهودهم كما قد يفهم، بل العكس تماماً، فهو يحاول إثبات دقة الأحكام النحوية التي قرَّروها مِن خلال بيان أن الجوازات التي أجازوها أو الشروط التي اشترطوها تهدف إلى التنويع في المعاني والتفنُّنِ بها، مستدلاً على ذلك بمسائل من كل منهما تعبر عما يهدف إليه البحث، والجواز الذي أعنيه ليس تغير الحركات فحسب، بل تغير وجوه الإعراب مع الحركة الواحدة أيضا، وكذلك تغير الشروط النحوية في المسألة الواحدة، وعند تحديد هذا التغير في المعنى مع تغير الحركة أو وجه الإعراب أو الشرط النحوي يتحدد المقام الذي ينبغي أن تكون الحركة الإعرابية أو وجوه الإعراب مع الحركة الواحدة وَفقه، وقد أدرت البحث على مطلبين: مسائل من الجواز النحوي، وشروط النحاة في نائب الفاعل.

وهذا البحث خطوة من مشروع أشمل يحاول درس النحو كما تصوره أجدادنا النحاة الأوائل من خلال ربط الجوازات والشروط النحوية بمعانيها العامة والجزئية الدقيقة التي ظل قسم كبير منها حبيس تصور الأجداد، ولم يخرج منه في كتبهم إلا شذرات قليلة متناثرة هنا وهناك.

إشكالية البحث:

القارئ لكتب النحاة الأوائل يجدها لا تقتصر على الأحكام النحوية، بل يجد فيها النحو واللغة والبلاغة والنقد والفقه. . ولكن مع تقدُّم الزمن والدراسات جُرِّدَ النحو من المعاني قليلا قليلا حتى كاد يصير صناعةً محضةً، ووجدنا علمَ المعاني قد انفصل أو فُصل عن النحو، فإذا ما رامَ أحدٌ مدَّ جسورِ الصلة بينَهما اتُّهم بالتطفُّل على صناعةِ البيان1، وصرنا نجدُ كتب النحو تعنى بالنحو دون المعاني، وكتب البلاغة تعنى بالمعاني دون النحو، والمؤسف حقاً أن مناهجَنا التعليميةَ قد بُنيتْ على أساسه، فصارَ الطالبُ يدرسُ النحو منفصلاً عن المعاني، ويدرس المعاني منفصلةً عن القواعد، فهو يُدرَّس في مقرَّرِ النحو مثلاً بعضَ مواضعِ حذفِ المبتدأ وتقديمِه وتأخيرِه وتعريفِه وتنكيرِه، ويُدرَّس في مقرر المعاني أغراضَ ذلك كلِّه، وهذا البحث محاولة لتأكيد متانة ارتباطهما وتكاملهما.

منهج البحث:

مناهج البحث كثيرة ومتعددة، وكل مادة مدروسة تقتضي منهجا في البحث معينا، أو تصلح لأكثر من منهج، أو بالأحرى فإن المادة تكون مفتوحة الأبواب لمعظم المناهج قديمة أو حديثة، والباحث يختار منها ما يراه الأنسب في دراسة تلك المادة، وقد جدت أن خير منهج يحقق ربط النحو العربي بالمعاني، ويعود بالنفع عليهما معا، ويضع تراث الأجداد ودراساتهم موضع العناية والتقدير هو المنهج الذوقي التحليلي الذي أرسى الشيخ الجليل عبد القاهر الجرجاني النحوي قواعده، وبنى عليه نظريته في النظم.

الدراسات السابقة:

1- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى: د. مراجع الطلحي، جامعة قار يونس، بنغازي.
2- الجواز في الفكر النحوي: د. محمود حسن الجاسم، حوليات جامعة الكويت، المجلد 37، العدد456، 2016م.
3- الجواز النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج، رسالة ماجستير: عدنان حسين مدلول، جامعة المثنى، العراق، 2013م.
4- الجواز النحوي وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير: حمدة أبو شهاب، جامعة اليرموك، 1991م.
5- الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند سيبويه والفراء، رسالة ماجستير: خليفة الصمادي، جامعة اليرموك، 2005م.
6- أسباب الجواز في النحو العربي: م. سهيلة خطاف عبد الكريم، مجلة جامعة كربلاء، العدد الثالث/إنساني/ 2012م.

1 يقول ابن هشام: (وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان). مغني اللبيب ص 853.

أولاً: مسائل من الجواز النحوي:

المسألة الأولى: تمييز المقادير:

وأما تمييز المقادير فقال النحاة: إنه يجوز فيه النصب، والإضافة إلى النكرة، والجر بِـ"من"، نحو عندي رطلٌ برتقالاً، أو رطلُ برتقالٍ، أو رطلٌ من برتقالٍ. [2] ولا شك أن تغير المباني لابدَّ أن سيؤدي إلى تغيُّر المعاني، فما المعاني التي ترتبت على تغيُّر المباني؟ أعني جواز تغير الحركات وما يتبعه من تغير المعاني.

إن تمييز المقادير يُجرُّ بالإضافة عندما يكون المقصودُ في التركيبِ الآلاتِ. فقولك "عندي رطلُ برتقالٍ" يدل على أنَّ عندك الآلة التي هي الرطل نفسه لا البرتقال. قال أبو حيان: " وإذا أُريد الآلات التي يُكالُ بها أو يوزن أو يُزرع = تعيَّنت الإضافة على معنى اللام، ولا يجوز النصب، فتقول: لي ظرفُ عسلٍ، تريدُ الوعاء الذي يكون فيه العسل، وقفيزُ بُرٍّ، تُريدُ الآلة التي يُكالُ بها البُرُّ، ورطلُ زيتٍ، تُريدُ به الآلة". [3]

وأمَّا جرُّهُ بـ"من" ففيه توكيدٌ للتمييز وإزالة للشك عنه. قال سيبويه "هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير. . . . فتُدخلُ "من" ههنا كدخولها في "كم" توكيداً". [4] وقال ابن السراج: " أما قولهم: حسبك بزيد رجلاً، وأكرم به فارساً، وحسبك بزيدٍ من رجل، وأكرم به من فارس، ولله دره من شاعر، وأنت لا تقول: عشرون من درهم، ولا هو أفره من عبد، فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال، فأدخلت "من" لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك لو قلت: أكرم به فارساً، وحسبك به خطيباً، لجاز أن تعني في هذه الحال، وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً، وكم ضربت من رجل، جاز ذلك؛ لأن "كم" قد يتراخى عنها مميزها. وإذا قلت: كم ضربت، لم يدر السامع أردت: كم مرةً ضربت رجلاً واحداً ؟ أم: كم ضربت من رجلٍ، فدخول "من" قد أزال الشك"[5].

وأمَّا نصبه فعندما يكون المقصودُ من الكلام التمييزَ. قال الرضي: " فهذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير". [6]

المسألة الثانية: النعت المقطوع:

المنعوت إما أن يكون معرفة أو نكرة، والقصد من نعت المعرفة توضيحها، ومن نعت النكرة تخصيصها، والتوضيح أو التخصيص قد يحتاج إلى النعت فيجب الإتباع، فإن لم يحتج إليه جاز فيه القطع، ويكون قطع النعت في معرض المدح أو الذم أو الترحم، نحو: مررت بزيدٍ الكريم، وأعرضت عن عمرٍو البخيلُ، وأعنت أخي الضعيفُ، والأغراض التي يفيدها قطعه هي:

- لفت انتباه السامع وتوجيه عنايته واهتمامه إلى اللفظ المقطوع من خلال المخالفة.
- زيادة المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها للإيضاح وإزالة الاشتراك اللفظي، فلمَّا علم أن هذه الصفة قد اشتهر بها موصوفها وأمن التباسه بشخص آخر قطعت، ولو لم تكن معلومة عند السامع لما قطعها المتكلم.

---

2 انظر: شرح التسهيل 382/2-383، وارتشاف الضرب 1630/4، وشرح ابن عقيل 665/1-666

3 ارتشاف الضرب 1630/4-1631

4 الكتاب 174/2، والمقتضب 35/3

5 الأصول 308/1، وشرح المفصل 73/2

6 شرح الكافية 57/2

- الإطناب في المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن تكثير الجمل يناسب ذلك، ولو أُتبعت الصفة لكانت الجمل أقل فيؤدي إلى قلة معاني المدح أو الذم، فقطعها يزيد المدح مدحا والذم ذما والترحم ترحماً.
- تجديد المدح أو الذم أو الترحم. قال ابن القيم: "وفائدة القطع من الأول أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جددوا الكلامَ؛ لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد اللفظ كان أبلغَ ". [7]

والنعت إذا كان مجرورا يجوز فيه الإتباع والرفع والنصب، وإذا كان مرفوعا جاز القطع إلى النصب، وإن كان منصوبا جاز فيه القطع إلى الرفع[8]. ولكلٍّ معنىً مختلفٌ عن الآخر.

- أما الإتباع فلتوضيح الموصوف ومنع التباسه بشخص آخر، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها غالبا للإيضاح وإزالة الشك الذي يكون في المعرفة ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.
- وأما الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف فلبيان أن ما مدح به الموصوف أو ذم ثابت له متأصل فيه كأنه طبع من طباعه ذلك أن الجملة الاسمية تفيد الثبات والدوام. قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: " وقراءة الرفع أمكن في المعنى. . . لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمدَ مستقر لله تعالى. . . [9].
- وأما النصب فيفيد أن ثمة طرفين:

الأول: المادح أو الذام أو المترحِّم وهو فاعل أمدح أو أذم أو أترحم، فيكون المدح أو الذم أو الترحم من الخارج؛ لأنَّ فيه تخصيصاً وتقييداً بشخص المتكلم وبزمن الفعل المضارع المقدَّر، قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: ". . . ومن نصب فلا بدَّ من عاملٍ تقديره: أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث". [10] ومن ثَمَّ فارتباط المدح أو الذم أو الترحم بذلك ربما يجعله أقل مما ينبغي أن يكون، ذلك أن أفعال الأشخاص وأزمانهم - مهما كانت أو طالت - تظل محدودة، من جهة أخرى فإن صدور المدح أو الذم من شخص بعينه ربما يكون مرتبطا بموقف الشخص من الممدوح أو المذموم، ولذلك فإن المدح أو الذم قد يكون المتكلَّمُ عليه مستحقا لأحدهما، وربما لا يكون، فكثيرٌ من الأشخاص يُمدحَون بما ليسوا أهلاً له أو بما لا يستحقونه، وإنما ذلك نفاقا أو رهبةً أو طمعاً أو. . . ، أما في حال الرفع فإن المدحَ من الداخل، وفي الرفع عموم في المدح أو الذم أو الترحم وإطلاق لهما من غير ما تقييد بشخص أو زمن.

والثاني: طرف ممدوح، والمدح هنا ليس ثابتا له كثباته في سابقه، فمدحه هنا متكرر متجدد، لكنه غير متأصل فيه وملازمٍ له، ذلك أن الجملة هنا فعلية، وهي تفيد التجدد والحدوث. والمدح أو الذم أو الترحم في الرفع أبلغ منه في الإتباع والنصب، ذلك أن الجملة الاسمية آكد وأثبت من الفعلية.

وبهذا بانَ بطلانُ قول بعض الباحثين فيه: إنَّ هذا الضرب من تقدير المحذوفات في القطع لا يترتب عليه معنى، وما هو إلا ترخُّصٌ في العلامة الإعرابية. [11]

---

7 بدائع الفوائد 189/1

8 انظر: ارتشاف الضرب 1926/4

9 البحر المحيط 34/1، ما قاله أبو حيان لم يأت في باب النعت، بل في الكلام على قراءة "الحمد لله" بالرفع والنصب، ووجه استشهادنا بقوله في باب النعت إنما هو للتدليل على ما تفيده الجملة الاسمية من معانٍ.

10 البحر المحيط 34/1

11 العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 298

المسألة الثالثة: المخصوص بالمدح أو الذم:

نحو: نعم الخلق الصدقُ، وبئس العمل الغدرُ.

قال النحاة: يجوز إعراب المخصوص مبتدأ أو خبرا أو بدلاً.[12] وأقول: إنَّ هذا التجويزَ ليس لمجرد التكثير كما ادَّعى بعض مدَّعي التيسير، بل لكلِّ وجهٍ من الإعراب معنىً له مقامٌ يقال فيه.

فإعرابه مبتدأً مؤخراً يفيد أنَّ ما مدح به الفاعل أو ذُمَّ = ثابتٌ له، متأصلٌ فيه كأنه طبع من طباعه، وإعرابه خبراً لمبتدأ محذوف يفيد الإيضاح بعد الإبهام[13]، ذلك أن الكلام في معرض المدح أو الذم، ويتطلب الإطناب فيهما، وذلك يناسبه تكثير الجمل، فنعم أو بئس مع فاعلهما المعرف باللام الجنسية مدح أو ذم عامَّان، والعموم موضع إبهام، فلما جاءت الجملة الاسمية بعده خصصت هذا العموم، وأوضحت إبهامه وأزالته. من جهة أخرى فإن الرغبة في تعجيل الوصول إلى الخبر لعلها من مسوغات الإيجاز بحذف المبتدأ. و إضافة إلى أنه يفيد ما سبق أن ذكرته آنفا عند قطع النعت بالرفع.

أمَّا إعرابه بدلاً فيفيد أنه هو "الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وبيان لا يكون في الإفراد، فالفاعل عام مبهم يخصصه ويوضحه ويبينه البدل، وفي ذلك من التشويق ما فيه. قال الرضي: وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأن للإبهام أولا ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً في النفس. . . مع زيادة التعريف".[14]

فإن قيل: في إعرابه مبتدأ تكون الجملة اسمية فتدل على أن ما مدح به أو ذم ثابت له ومتأصل فيه، قلتُ: في إعرابه خبرا لمبتدأ محذوف ما يكون أبلغَ في المدح أو الذم، ذلك أنه اكتسب دلالتين:

الأولى: حدوث المدح أو الذم في الماضي من غير دلالة على تجدد حدوثه من خلال جملة نعم أو بئس الفعلية الماضوية.

والثانية: ثبات ما خص به ثباتاً دائماً من خلال الجملة الاسمية الثانية.

إضافة إلى ذلك فهو عبر عما سبق بألفاظ قليلة وجمل ومعانٍ كثيرة، وهل البلاغة غير هذا.

المسألة الرابعة: الاسم بعد "بلْهَ":

يجوز في الاسم الذي يليها الرفع والنصب والجر[15] نحو قول كعب بن مالك:

تذرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بلْهَ الأكفّ كأنَّها لم تُخلقِ[16]

فالمعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤوس للإبصار، كأنها لم تخلق من محالها من تلك الأجسام، أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة، فكيف الأكف؟ أي إذا كانت حالة الرؤوس هذه مع عزة الوصول إليها، فكيف حال الأيدي التي يوصل إليها بسهولة، والمعنى على رواية النصب أنها تترك

---

12 انظر: ارتشاف الضرب 2054/4

13 وهو أشبه ببدل التفصيل.

14 شرح الكافية 380/2-381

15 انظر: مغني اللبيب 156/1، وإعرابها حسب حركة الاسم بعدها ويكون على النحو الآتي:

أ- بله: مفعول مطلق، الأكفِّ: مضاف إليه.

ب- بله: اسم فعل أمر بمعنى دع، مبني على الفتح لا محل له، الأكفَّ: مفعول به منصوب.

ت- بله: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، الأكفُّ: مبتدأ مؤخر.

16 انظر: شرح أبيات مغني اللبيب 25/3

الجماجم على تلك الحالة، فدع الأكف؛ لأن أمرها أيسر وأسهل. والمعنى على رواية الجر أنها تترك الجماجم ترك الأكفِّ منفصلة عن محالها، كأنها لم تخلق متصلة بها. [17] قال ابن هشام: " واستعملت مجرورة بمِن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسَّرها بعضهم بـ"غير"، وهو ظاهر. [18]

ثانياً: شروط اشترطها النحاة في بعض الأحكام:

وهي كثيرة جداً لا يمكن أن يحيط بها بحث كهذا، ولذلك سأكتفي بمسألة نائب الفاعل وما اشترط فيه[19]، وسترى أن هذه الشروط كانت لمعانٍ مقصودةٍ لا لمجردِ التكثير أو الإغراب. فالأصلُ في الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم، وقد يُبنى للمجهول لتعلُّق الغرض بغير الفاعل، فالغرض الذي يمكن أن يعد أصلا لبناء الفعل للمجهول هو تعلق الغرض بما ينوب، وإيضاح ذلك أنَّ ما ينوب عن الفاعل لمَّا كان الأهمَّ في هذه الجملة، وكان ثمَّةَ رغبةٌ في المحافظة عليه والاهتمام به نُقِل من الفضلة التي هي موضع حذف وتغيير ... إلى محلِّ ما لا يجوز حذفُه مطلقاً، وذلك للمحافظة عليه، وتحصينه مما قد يصيبه من حذف أو غيره، ونظراً لهذا الانتقال غير السهل من الفضلة إلى العمدة كان لا بد من وزن يناسب ثقل هذا الانتقال والتغيير، فاختير له وزنُ «فُعِلَ» الذي ثقُلَ نتيجة الانتقال من الضم إلى الكسر، ولغرابته ولكونه أقلَّ استعمالا. قال الرضي: " وإنما اختير هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقلَّ استعمالاً . . . ، وإنَّما غُيِّر الثلاثي إلى وزن «فُعِلَ» دون سائر الأوزان لكونه غريباً في الأفعال، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقومُ به"[20]. وينوب عن الفاعل إذا حُذِف أحدُ أربعة أشياء متفق عليها:

1- المفعول به:

وأبرزُ ما فيه التعريفُ والتنكير وإنابة أحد المفاعيل إذا تعددت، لكنَّ النحاة لم يعرضوا لتعريف المفعول به النائب عن الفاعل وتنكيره، ما خلا بعض الشذرات في خلال حديثهم عن إنابة المفعول الثاني وتقديمه، لكن الشواهد والأمثلة التي استشهدوا بها أو مثَّلوا أو التي لم تكن كذلك = يمكن أن يستخلص منها أنه يأتي معرفة ونكرة، والأكثر فيه أن يكون معرفة، وينبغي أن يكون ذلك أصلاً؛ لأنه بِنيابتِه عن الفاعل أصبح بمنزلته، أي انتقل من الفضلة إلى العمدة، والعمدةُ فاعلا أو مبتدأً الأصلُ فيها التعريفُ؛ لأنه محكومٌ عليه، والحكم لا يكون على مجهول، وقد يكون لأغراض سبق أن ذكرنا بعضَها، وبعضُها الآخرُ سيأتي ذكره، فالأصل في الفاعل إذاً أن يكون معرفاً، وفرعٌ أن يأتي نكرة لأغراض يقصدها المتكلم، ويمكن ضبطه بالآتي:

- الأفعال الناصبة لمفعول واحد إن بنيت للمجهول ناب هذا المفعول عن الفاعل. وبناءُ الفعل للمفعول مقصود من المتكلم؛ لأن غرضه لم يكن متعلقاً بالفاعل ولا بالفعل ولا بغيرهما، وإنما بهذا المفعول، فلمَّا كان غرضه متعلقا به كان محطَّ عنايته واهتمامه، ولمَّا كان كذلك كان ثمة رغبة في المحافظة عليه، ولم يكن ثمة سبيل لذلك أفضل من إنابته عن الفاعل الجزءِ الرئيسِ الذي لا تقوم الجملة من دونه، وإحلاله محله ليصبح جزءاً لا يصحُّ الاستغناء عنه، من جهة أخرى فإنَّ هذا المفعول، الأصلُ فيه أن يكون معرفةً: لأنه حلَّ محلَّ ما أصلُه كذلك، فلمَّا كان كذلك كان مثله تعريفاً أو تنكيراً في تأدية الأغراض المعنوية.

17 انظر: شرح أبيات مغني اللبيب 3/26-27، والدماميني النحوي ص157

18 مغني اللبيب 156/1

19 انظر: شرح التسهيل 124/2، شرح الكافية 215/1، ارتشاف الضرب 1325/3

20 شرح الكافية 129/4، وقريبٌ من هذا ما قاله ابن جني في الخصائص 174/1

- الأفعال القلبية الناسخة لمفعولين إن بنيت للمفعول تعين إنابة المفعول الأول[21]؛ لأن أصله مبتدأ وهو أشبه بالفاعل، وأصل المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة، لأنه محكومٌ عليه، فإن ناب عن الفاعل كان كذلك. من ذلك قولك: ظُنَّ زيدٌ ناجحاً. والغرض هنا تعلق الغرض به، وإظهار العناية والاهتمام بمن هو فاعل في المفعول الثاني معنىً، ولم يكن ثمة سبيل لتحقيق ذلك أحسنَ من إنابته عن الفاعل، فإنابته عنه كشفٌ بل تأكيدٌ على فاعليته في المفعول الثاني، فلا شك أن نسبة النجاح في الجملة السابقة هي إلى زيد، والمنسوب إليه أو المسند إليه فاعلٌ لفظاً ومعنىً كالفاعل في الجملة الفعلية أو معنىً فحسب كالمبتدأ. وأجاز بعضُهم تقديم المفعول الثاني وإنابته مطلقاً[22] نحو ظُنَّ قائمٌ زيداً. ، واشترط بعضهم ألا يكون نكرة[23] نحو ظُنَّ قائمٌ زيداً.

وأمَّا إنابة المفعول الثاني فلأن الغرض متعلقٌ بالحكم، لذلك يُنقل من الفضلة إلى العمدة للمحافظة عليه، حيث يصير جزءاً لا يصح الكلام من دونه، ولإظهار العناية والاهتمام به، ولذلك غالباً ما يُقدَّم على المفعول الأول، وهو- أيضاً- إن كان نكرة أفاد العمومَ في الحكم إلى جانب ذلك.

- الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً إن بنيت للمفعول حسُنَ إنابة المفعول الأول؛ لأنه فاعل في المعنى، والفاعل كما قلنا الأصل فيه التعريف، من ذلك قولك: مُنِح المجدُّ مكافأةً، ولعلَّ الغرض المعنوي الذي تؤديه المعرفة هنا هو التخصيص أو التحديد. ويجوز عند الجمهور إنابة الثاني الذي غالباً ما يكون نكرةً إن أُمِن اللبسُ[24] نحو: مُنِحَ مكافأةٌ المجدَّ، والغرضُ المعنويُّ هنا إفادةُ العمومِ وعدم قصره على نوع معين. ومثله "أُعطيَ مالٌ الفقيرَ"، وأُعطيَ الفقيرُ مالاً.
- الجملة بعد "قيل" و "يقال" عند من أجاز ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {الزمر 75/39}. وكثير من النحاة يرى أن الجمل نكرات[25]، والحق أن الجملة ليست بنكرة ولا معرفة؛ لأن التنكير والتعريف من خواص الاسم وحدَهُ دونَ الأفعال والحروف ودون التراكيب بأسرها وعلى اختلافها وتنوعها، وما أوقعهم في هذا صحةُ تأويلِها بالنكرة عند وصف النكرة بها، فظنوا أنَّها نكرة، والحقُّ ما ذكرتُ. قال الرضي: " والحقُّ أنَّ الجملة ليست معرفة ولا نكرة؛ لأنَّ التنكير والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملةٌ ليست اسماً، وإنَّما جاز نعتُ النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصِحُّ تأويلُها بالنكرة، كما تقول في: قام رجلٌ ذهبَ أبوه: قام رجلٌ ذاهبٌ أبوه". [26] ولعلَّ الغرض الذي تؤديه إنابة الجملة عن الفاعل هو تركيز الاهتمام على دلالة تلك الجملة ثبوتا ودواماً أو تجدداً وتغيراً.

2- المصدر:

ينوب المصدر عن الفاعل إذا حُذف بقصد توكيد المصدر الذي تضمنه الفعل، فإن خيف ألا يلتفت السامع إلى الفعل، وينشغل بغيره عنه، نُقل المصدر من نصب الفضلة وخفتها إلى رفع العمدة وثقلها، فيكون حينئذ في حصن حصين من الحذف وغيره؛ لأنه أصبح في موضع ليس للحذف فيه منفذ، وهو ينوب عن الفاعل بشرطين:

---

21 لأن المفعول الثاني قد يأتي جملة، وهي لا تصلح للنيابةِ عن الفاعل والإسنادِ إليها في هذا الموضع.

22 انظر: ارتشاف الضرب 1329/3

23 انظر: ارتشاف الضرب 1330/3

24 ارتشاف الضرب 1328/3-1329

25 مغني اللبيب 769/2، وانظر: إيضاح علل النحو ص119، وشرح المفصل لابن يعيش 52/3 – 54 و141

26 شرح الكافية 298/2

- أن يكون متصرفاً غير ملازم النصب على المصدرية؛ لأن غير المتصرف لا يمكن أن يكون فيه ما سبق أن قلته آنفاً.
- أن يكون مختصاً بالوصف: وإنما شُرِطَ الوصفُ بغرض تقييد المصدر، فمصدر الفعل مطلق غير مقيد إلا بالزمن الذي يُعد قيداً غير مكين، والمصدر إن ظل مطلقا غير مقيد لم يكن ثمة فائدة منه؛ لأن المصدر العام دل عليه الفعل، والفائدة تكمن في هذا المصدر العام إذا قُيِّد بوصف خاصٍّ يُضيق إطلاقَه ويُقلِّصُ شموله، فيكون كـ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ {يوسف 2/12}. فالغرض الذي تؤديه إنابة المصدر الموصوف إذاً هو التوكيدُ المقيد.
- أو مختصاً بالإضافة: لتقييد إطلاق المصدر، وتوكيده مع التشبيه، والمُلكية، والاختصار فقولك: "سير سيرُ الصالحينَ" أصله بعد بناء الفعل للمفعول: سيرَ سيرٌ مثلُ سيرِ الصالحين. فالغرض العناية والاهتمام بسيرٍ مشابهٍ لسير الصالحين لذلك أنابه عن الفاعل، ولكن لمَّا عُلِمَ المصدرُ وكثُر ذكرُه خيف مما قد يصيب السامع من الملل والسآمة فحُذِف، وأمَّا التشبيه فمستفادٌ من الصفة المحذوفة "مثل"، وأمَّا الملكية فجاءت من تضمُّن المضاف إليه معنى حرف الجر "اللام"، وأمَّا الاختصار فقد كان من خلال الاستغناء عن المصدر النائب في الأصل "سيرٌ"، ثمَّ الاستغناء عن صفته "مثلُ"، فحلَّ المضاف إليه الذي هو "سير الصالحين" محلَّه، فنابَ عن الفاعل. ، وأمَّا التقييد والتوكيد فقد سبق بيانهما آنفاً. إذاً فإنابة المصدر المختص بالإضافة غاية في الإيجاز والبلاغة؛ إذ يؤدي سبعة معانٍ بكلمتين.
- أو مختصاً ببيان العدد: والعدد المحدد معرفة، والمعرفة تحقق الفائدة، وإنما اختصت النكرة به؛ لأن الفعل لمَّا كان دالاً على مصدرٍ مطلق تعلق الغرض ببيان تكرر المصدر وتقييد ذلك التكرر، والأهم فيه الرغبة في المحافظة على تكرار حدوث المصدر والاهتمام والعناية به، ولذلك نُقلِ من الفضلة إلى مكان الفاعل حيث يمنع حذفه، ويكسب درجة التعريف؛ لأنه يُصبح محكوماً عليه أو مسنداً إليه الحكم، وفيه أيضا توكيد لمصدر الفعل بأكثر من توكيد فلما أريد الاختصار ناب عن ذلك التكرار عددُه.

3- ظرف الزمان أو المكان:

لأن الزمنَ أحد ما يدل عليه الفعلُ، فلما كان الغرض متعلقا بالظرف، وكان محط العناية والاهتمام بل لما كان أهم ركن مقصود في ذلك الكلام، وخيف انشغال ذهن السامع عنه بالفعل أو الفاعل حُذف الفاعل الذي يشكل حاجزا قد يشغل السامع عن الظرف، وأنيب عنه الظرف، ليصبح محل الفاعل، ويأخذ ما له من أحكام تجعله في مأمن من الحذف وغيره. ويشترط لنيابته عن الفاعل شرطان:

- أن يكون متصرفا غير ملازم الظرفيةَ أو شبهها؛ لأن ما لازمها لا يصلح فيه ما سبق أن قلناه آنفاً.
- أن يكون مختصاً بالوصف: لأن الزمان أو المكان مطلقان وواسعان وغير محدودين، والظرف بنيابته عن الفاعل يصبح محكوماً عليه، والحكم ينبغي أن يكون على معلوم، فالوصف يضيق سعته، ويقيد إطلاقه، والغرض منه توكيد الزمن الذي يدل عليه الفعل، فالاهتمام في هذا التركيب منصبٌّ على الزمان، فلمَّا خيف انصراف ذهن السامع عنه أُكد بزمن آخر، ولم يعد ثمة ما ينشغل به ذهن السامع؛ لأنه كما تعلم لا يكون إلا مع الفعل اللازم، لكن لمَّا كان زمن الفعل مطلقاً، لم يكن ثمة فائدة في ظرف عام منكر ولذلك قُيِّد بوصف خاص فصار كـ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ {يوسف 2/12}.
- أو مختصاً بالإضافة: لتأدية ما سبق، مضافا إليها معنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه.

- أو مختصاً بالعلمية: نحو صيم رمضانُ، والغرض منه حينئذ توكيد الزمان الذي تضمنه الفعل، وتفصيله وتحديده، فهو يفيد التبيين والتفصيل في الزمن بعد الإبهام والإجمال، إضافة إلى العناية والاهتمام وتركيز ذهن السامع عليه؛ لأنه لم يعد ثمَّة معمولٌ غيره في الجملة صالحٍ للنيابة بل حذفها جميعها لتحقيق هذا الغرض.

4- المجرور:

وهو لا ينوب عن الفاعل إلا مع الفعل اللازم، وينوبان عنه إذا كانت العناية والاهتمام به من دون غيره، وكان الغرض من الكلام متعلقا بالمجرور، وكانت فائدة الكلام منوطة به، لمَّا كان ذلك كله خيف انشغال ذهن السامع عنه فنُقل من محل الفضلة الذي ربما لا ينال من السامع ما يقصد منه وما يراد له، نُقل إلى مكان الفاعل وأنيب عنه ليتحقق ما أريد ويبعد ما لا يراد، ولذلك اشترط لنيابته ثلاثة شروط:

- ألا يلزم الجار طريقة واحدة في العمل؛ لأن ما لزم طريقة واحدة دلَّ على معنى ثابتٍ، ولم يصلح لتحمُّل ما سبق أن ذكرته آنفاً.
- ألا يدل على التعليل؛ لأن ما دل على التعليل قُيِّد به، والفاعل لا يدل عليه، فلا يصلح لِما سبق أن قلناه آنفاً.
- أن يكون مختصاً بالوصف: لأن النكرة عامة، والمجرور لمَّا نقل لينوب عن الفاعل أصبح محكوماً عليه، والحكم لا يكون على مجهول، لذلك قيد بالوصف كما أن غرض الكلام تعلق به مقيداً، والفائدة تحققت بتقييده، دون أن يعني هذا أن لا قيمة للمجرور بل كمنت الفائدة فيه وفي وصفه، فكان من باب ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ {يوسف 2/12}.
- أن يكون مختصاً بالإضافة: لتأدية معنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه إلى جانب ما سبق أن قلناه آنفاً.
- أن يكون مختصاً بالعلمية نحو ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ {الفجر 89/ 23}: للدلالة على العلم نفسه، وجعله محط تركيز ذهن السامع وعنايته واهتمامه لتعلق غرض الكلام عليه، ولأنه المقصود من الجملة التي هو آتٍ فيها.

من ثَمَّ فإن حذف الفاعل ونيابة المفعول عنه جاءت رغبة في تركيز الفعل على المفعول؛ لأنه الأهم في الجملة؛ فالفاعل لما علم ولم يعد ثمة حاجة إليه حذفَ كيلا ينشغل ذهن السامع بالفاعل دون المفعول، ولم يكن ثمة طريق أقصر إلى ذلك من حذف الفاعل ونيابة المفعول عنه. من ثَمَّ فإن الأولى بالنيابة عن الفاعل ليس المفعول به ولا المصدر ولا الظرف ولا الجار، وإنما ما يقتضيه المعنى، فإن أريد تقريب المفعول به والحفاظ عليه وُضع في مكان العمدة كيلا يمكن التخلي عنه، وإن أريد تأكيد الفعل توكيداً قوياً كيلا يكون ثمة مناصٌ من حذفه أو تجرؤٌ على حذفه أنيب المصدر، وإن قصد المحافظة والعناية بالزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل أنيب الظرف، وإن أنيب الجار كان المعنى المقصودُ حينئذٍ هو معنى حرف الجر. هذا هو الضابط المعنوي، والنحاة يرون أن المفعول به هو الأولى بالنيابة، والبصريون يعدون إنابة غير المفعول مع وجوده شاذة، والكوفيون يجيزونه، ومذهبهم أرعى للمعنى. وربما رجح البصريون نيابة المفعول على المصدر وعلى الظرف لدلالة الفعل على المصدر والظرف، فتكون إنابتهما مع وجود المفعول كالزيادة التي لا حاجة إليها.

النتائج:

بعد هذا البيان لبعض الجوازات والشروط النحوية ودلالاتها المعنوية أختم البحث ببيان أبرز نتائجه:

1- بيان أن المعاني الجزئية الدقيقة للجوازات النحوية أو الشروط كانت متصورة في أذهان العرب أولاً ثم النحاة ثانياً، وإن لم تأتِ على شكل نظرية متكاملة كتكامل الجوازات والشروط نفسها.

2- بيان أن الأحكام النحوية والشروط التي اشترطها النحاة لم تكن للتكثير، بل مراعاة للمعنى وخدمة له وبيانا للطريق الموصلة إليه، فالمعنى كان رائدهم فيما قرروه، وإن لم يفصحوا عنه.

3- بيان أن الجوازات والشروط النحوية إنما كانت تنويعا في المعاني لا للتكثير والإغراب على المتعلمين، والجواز النحوي لا يقتصر على تغير حركات الإعراب، بل يشمل تغير وجوه الإعراب مع الحركة الواحدة.

4- بيان دقة الأحكام النحوية والشروط في الإعراب عن المعاني والكشف عنها ومراعاتها، فهي الوسيلةُ لاستكناهها.

5- بيان الفروق الدقيقة في المعاني لبعض الأحكام والتراكيب كتمييز المقادير والنعت المقطوع والمخصوص بالمدح والذم والاسم بعد "بله"، وشروط نائب الفاعل.

6- بيان أن القواعد النحوية ليست قوالب جامدة مصطنعة مجردة من المعاني، بل هي لمن أنعم النظر فيها مليئة بالحيوية والرواء والقدرة على ممازجة الأفكار والأذواق والمشاعر، وما الجفاء الذي نرميها به إلا دليل عدم عمق فهمنا تلك القواعدَ، وعجزنا عن إدراك دقائق الفروق المعنوية بين المتشابهات.

7- إبطال ما ادَّعاه بعض الباحثين من أن تغير علامات الإعراب لا يتبعه تغير في المعنى من خلال بيان بعض المسائل التي يجوز فيها أكثر من وجه.

المصادر والمراجع:

- ابن جني 392 هـ، عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، د. ت.
- ابن عقيل 769هـ، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (نسخة مصورة).
- ابن قيم الجوزية 751 هـ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ط. ت.
- ابن مالك 672 هـ، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى، 1990م.
- ابن هشام الأنصاري (761 هـ)، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، طهران، الطبعة الخامسة، 1378هـ.
- ابن يعيش 643هـ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، د. ط. ت.
- أبو حيان 745 هـ، أثير الدين محمد بن يوسف:
  - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.

- البحر المحيط في التفسير، دار الفكر - دمشق، د. ط، 2005م.

- البغدادي 1093 هـ، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، 1991م.
- الرضي الاستراباذي 688 هـ، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، د. ط. ت.
- الزجاجي 337 هـ، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة السادسة، 1996م
- سيبويه 180 هـ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د. ط. ت.
- عبد اللطيف 2016م، محمد حماسة، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، جامعة الكويت، الكويت، 1984م.
- المبرد 285هـ، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، د. ط. ت.
- مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، نسخة مصورة عن الطبعة الثانية، 1992م.
- مصطفى، د. عمر، الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2001م

Abstract: Arabs were men of eloquence and manifestation in speech. They were supported by their language " Arabic" with what it possessed of a wide range of vocabulary and accuracy in showing the meaning and flexibility of structures. The task of the grammarians, in a large deal of it, was only describing the flexibility of the structures rather than inventing ways of expressions only to enlarge the number, of the ways. However, who reads what the grammarians have allowed and stipulated in some rules, without scrutinizing it he may think, as some researchers claim that it was only for enlarging the number or shortening without following what had been admitted in the structure or what had been provided in the rule of "changing" in the meaning. This research tries to show that the Grammatical Permissibility functions for variating the meanings by means of showing the tiny differences between the meanings that some of which other aspects have been permitted. And in demonstrating how the change of the vowel points show the meanings approving that the matter is not as it has been claimed. So for that aim I've chosen quests that I find in them two or three aspects such as the Amputated Adjective which is devoted for praising or dispraising and "Belhe" and some others. I've also chosen the quest of "the subject Representation" on which the grammarians, conditions "term" are many. I've shown that these conditions have been established according to the meaning and for it. Then finally I concluded with the consequences yielded by the research.

Keywords: legal, Conditions, meanings